مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧٦/٨/٣٠

[٣] دولـة المؤسسـات

● **الدكتور مصطفى كمال وصفى وكيل مجلس الدولة :** اعظم انجاز للرئيس السادات هو وضعه فكرة دولة المؤسسات موضع التطبيق ، منذ ظهور دستور ٧١ الذى قنن ثورة تصحيح ١٥ مايو . وفى ظلها يمارس الافراد حرياتهم العامة من خلال منظمات تتفق مع الصالح العام ،وهى مؤسسات شعبية . وليست مؤسسات حكومية ولا ادارية . واهم مظاهرها تخفيف القيود الضاغطة على حرية الفرد بانشاء التنظيمات السياسية الثلاثة ولم تعد عضوية الاتحاد الاشتراكى شرطا لازما للمساهمة فى انشطة الحرية الدستورية ، كما الغيت قيود الرقابة على الصحافة والنشر وخففت سياسة الانفتاح الاقتصادى من الضغط الذى كان قائما على الحريات الاقتصادية .

● **المستشار صلاح الدين خضر الوكيل العام للنيابة الادارية :** بدلا من دولة الافراد والشلل ومراكز القوى اقام السادات دولة المؤسسات . واصبحت كل مؤسسة تقوم بممارسة دورها كاملا . السلطة التنفيذية متمثلة فى الحكومة واجهزتها ، والسلطة التشريعية متمثلة فى مجلس الشعب ، والسلطة القضائية التى اعاد اليها السادات استقلالها وحصانتها واعاد اليها تداستها وكرامتها . واصبحت الصحافة سلطة رابعة تمارس الرقابة والتوجيه بغير قيود الرقابة التى كانت تكبل حريتها وتعوق انطلاقها وبالاضافة الى ذلك هناك الاتحاد الاشتراكى بتنظيماته الثلاثة التى تكفل حرية الرأى وحرية الممارسة السياسية الان اصبحت الارادات الفردية تتحرك وتتصرف فى اطار رسمه لها نظام الحكم متمثلا فى الدستور باعتباره القانون الاساسى والان تعمل مؤسسات الدولة بصرف النظر عن اشخاص الحاكمين .

● **الدكتور احمد عبد السميع مدرس بكلية الخدمة الاجتماعية :** فى ظل دولة المؤسسات الان لم يعد الفرد — مهما يكن موقعه — يستطيع أن يتخذ القرار دون أن يكون هذا القرار هو قرار المؤسسة الدستورية التى ينتمى اليها ، وهذا هو ضمان عدم عودة مراكز القوى التى تتكون خارج المؤسسات ، وفى غيبة الرقابة الشعبية الحقيقية ، واصبح رئيس الجمهورية هو الحكم بين المؤسسات ، وهو المسئول عن تأكيد سيادة الشعب ، واحترام الدستور ، وحماية القانون

والوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية وانشأ السادات المجالس النوعية المتخصصة التى تضع الاستراتيجية والسياسات فى كل المجالات الاقتصادية والانتاجية والتعليمية وهذا ضمان للممارسة الجماهيرية ، واستفادة من العلماء والمتخصصين واصحاب الخبرات ولم تعد الامور تسير بارادة فردية ؛

● **جلال الدين عبد اللطيف وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بالدقهلية :** يكفى ان مجلس الشعب الذى انتخب فى حكم السادات استكمل مدته كاملة وقام بدوره كما لم يحدث من قبل ، انجز تشريعات اساسية كثيرة غيرت صورة الحياة من مصر واعادت الثقة الى النفوس ، ومارس دوره فى الرقابة على السلطة التنفيذية كما لم يحدث من قبل . واصبح مجلس الشعب هو الذى يعتمد خطة التنمية ويصدرها بقانون ويعرض عليه الحساب الختامى للدولة .

وبعد ان كانت الحكومة دائما هى الاقوى تغير الوضع واصبح لمجلس الشعب أن يمارس سلطاته كاملة ويكفى ان نستعرض نشاط المجلس فى الاسئلة التى قدمها للوزارة ، وطلبات الاحاطة والاستجوابات ، بالاضافة الى لجان تقصى الحقائق ، ولجان التحقيق ، وجلسات الاستماع التى تلمس فيها المجلس نبض الجماهير وافسح المجال امام كل رأى ليعبر عن نفسه فى حرية كاملة .

● **المستشار سعيد الفكهانى مدير التفتيش الفنى للنيابة الادارية :** لم يكن للاتحاد الاشتراكى — قبل السادات — تأثير ضاغط على السياسات ، كان اداة موصلة فى اتجاه واحد من السلطة الى الجماهير والان — فى حكم السادات — اصبحت التنظيمات السياسية من الجماهير الى السلطة ، واصبح لها دور محدد واصبحت العلاقة بين المؤسسات واضحة ، ومحور التعاون بينها محدد وواضح ، واصبحت كل مؤسسة تؤدى دورها بغير عوائق مما تصنعه الحساسيات أو المجاملات .

● **المستشار محمد ولى الدين جلال المستشار بمجلس الدولة :** أعاد السادات الى السلطة القضائية مكانتها لان هذه السلطة هى الضمان لحقوق الفرد وحريته وكرامته ، وهى الضمان بأن يكون القانون فوق الجميع ، كما اعاد السادات الى الصحافة وضعها كقيادة للرأى العام ومعبرة عن الجماهير وسلطة تكشف وتحاسب وتوجه وتنتقد

● ليدعم دولة المؤسسات ، ويستكمل المسيرة فى هذا الطريق .

● ليحمى المؤسسات الدستورية ويساندها لتنطلق فى ممارسة سلطاتها كاملة .

● وليحمى الدستور والحياة الدستورية الى ان تستقر فى الضمائر وترسخ فى الارض المصرية .